

Distr.
GENERAL

S/RES/994 (1995)
17 May 1995

مجلس الأمن



القرار ٩٩٤ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٥٣٧
المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن النزاعات في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وبصفة خاصة القرارات ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، و ٩٨٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، و ٩٩٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وإذ يساوره بالغ القلق لأن الأهداف الواردة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخين ١ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/PRST/1995/23) و ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/PRST/1995/26) لم يتم تحقيقها بكل جوانبها، ولأن الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف في ٧ أيار/مايو ١٩٩٥، بوساطة من مقر قوات الأمم المتحدة للسلام، قد انتهك، خاصة فيما يتعلق بانسحاب القوات من مناطق الفصل،

وإذ يشدد على ضرورة امتثال الأطراف، على الوجه الكامل، لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/367)، وإذ يؤكد على أهمية ذلك الامتثال بالنسبة لتنفيذ الولاية المنوطة بعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، المعروفة باسم عملية "انكرو"،

وإذ يشدد كذلك على أن الانسحاب من مناطق الفصل بين القوات شرط ضروري لتنفيذ الولاية المنوطة بعملية "انكرو"،

وإذ يؤكد التزامه بالسعي إلى التوصل، عن طريق التفاوض، إلى تسوية شاملة للنزاعات في يوغوسلافيا السابقة بما يكفل سيادة جميع الدول هناك وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على الاعتراف المتبادل بتلك الحدود، وفي هذا السياق، إذ يرحب بجميع الجهود الدولية الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل للنزاع في جمهورية كرواتيا عن طريق التفاوض،

وإذ يشدد على أن الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الرصد الدولي له بشكل مناسب، وبصفة خاصة في منطقة سلافونيا الغربية المعروفة باسم قطاع الغرب، خطوة جوهرية نحو استعادة الثقة بين الأطراف وبناء سلم دائم،

وإذ يدين، بأقوى العبارات، جميع الأعمال غير المقبولة الموجهة ضد أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتصميما منه على تأمين الاحترام الدقيق لمركز هؤلاء الأفراد في جمهورية كرواتيا، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الموقع بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كرواتيا في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥،

وإذ يعيد تأكيد تصميمه على ضمان أمن أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وحرية انتقالهم في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وتحقيقا لهذه الغاية، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يؤكد من جديد بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ١ أيار/مايو ١٩٩٥ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، الصادرين نتيجة للهجوم العسكري الذي شنته في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ قوات حكومة كرواتيا في منطقة سلافونيا الغربية المعروفة باسم قطاع الغرب، منتهكة بذلك اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٢ - يلاحظ مع الارتياح الخطوات التي اتخذت حتى الآن للوفاء بالمتطلبات الواردة في البيانين المذكورين أعلاه، ولكنه يطالب الأطراف بإكمال سحب جميع قواتها، دون مزيد من التأخير، من مناطق الفصل بين القوات، والامتناع عن ارتكاب أي انتهاكات أخرى لتلك المناطق؛

٣ - يشدد على الحاجة إلى إعادة ترسيخ سلطة عملية "انكرو" في وقت مبكر، وفقا للولاية المنوطة بها؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان الوزع الكامل لعملية "انكرو"، بعد انسحاب قوات الأطراف، على النحو المنصوص عليه في ولايتها المحددة بموجب القرارات ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٩٠ (١٩٩٥)؛

٥ - يطالب باحترام مركز عملية "انكرو" وولايتها واحترام سلامة وأمن أفرادها؛

٦ - يطالب أيضا حكومة جمهورية كرواتيا بأن تحترم على الوجه التام حقوق السكان الصربيين، بما في ذلك حرية تنقلهم، وبأن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى هؤلاء السكان، طبقا للمعايير المعترف بها دوليا؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يجري، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمؤسسات الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة، تقييما للحالة الإنسانية للسكان الصربيين المحليين في قطاع الغرب، بما في ذلك مشكلة اللاجئين، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٨ - يؤيد تمام التأييد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في سبيل بلوغ الأهداف الموجزة في بياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ١ أيار/مايو ١٩٩٥ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ ويطلب إلى الأطراف أن تتعاون تعاوننا تاما لتحقيق هذا الهدف؛

٩ - يطلب من الأطراف احترام الاتفاق الاقتصادي الذي وقعته في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1994/1375)، وبصفة خاصة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن طريق زغرب - بلغراد السريع والمناطق المحيطة به مباشرة على النحو المنصوص عليه في ذلك الاتفاق؛

١٠ - يطالب الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير أو إجراءات عسكرية أخرى قد تؤدي إلى تفاقم الحالة، ويحذر من أنه سينظر، في حالة عدم الامتناع لهذا الطلب، في اتخاذ ما يلزم من خطوات أخرى لضمان ذلك الامتناع؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا كي ينظر فيه، في غضون أسبوعين، عن تنفيذ أحكام هذا القرار، بما في ذلك عن طرائق تنفيذ ولاية عملية "انكرو" في قطاع الغرب؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —